

Distr.: General
8 December 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٥٧١، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”السلام والأمن في أفريقيا“:

”يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/2015/866) ويرحب بالإحاطة التي قدمتها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل، السيدة هيروت غيبري سيلاسي. ويشجع مجلس الأمن منظومة الأمم المتحدة وشركائها على إحراز مزيد من التقدم على صعيد تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل المساعدة في التصدي للتحديات الأمنية والسياسية التي تهدد الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل. ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه المستمر بالتصدي لجميع هذه التحديات، وهي تحديات مترابطة مع المسائل الإنسانية والإنمائية، وكذلك مع الآثار الضارة للتغيرات المناخية والإيكولوجية. ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية الملكية الوطنية والإقليمية للاستراتيجية المتكاملة، ويشيد بالدور القيادي المتزايد الذي تضطلع به بلدان المنطقة. ويرحب في هذا الصدد بإنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي تهدف إلى تعزيز الأخذ بزمام المبادرات التي تركز على التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل.

”ويشجع مجلس الأمن مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل على مواصلة العمل عن كثب مع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والبلدان الأخرى في المنطقة والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي للأخطار التي تهدد السلام






والأمن والتنمية في منطقة الساحل ومعالجة أسبابها الجذرية. ويشجع مجلس الأمن على المزيد من التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويدعوهم إلى التعاون مع مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل وأمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وكذلك بلدان هذه المجموعة الخماسية، ويكرر دعوته إلى التنفيذ السريع والفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

”ويساور مجلس الأمن قلق بالغ لأن ليبيا لا تزال تشكل ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية التي تمارس عملياتها في منطقة الساحل، ويعرب عن بالغ القلق إزاء التهديد الذي يشكله التوافر الواسع النطاق للأسلحة والذخائر غير المؤمنة وانتشارها، الأمر الذي يقوض الاستقرار في ليبيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق نقلها إلى الجماعات المتطرفة الإرهابية والعنيفة. وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم إلى ليبيا والبلدان المجاورة لها في منطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق توفير ما يلزم من المساعدة الأمنية والمساعدة في مجال بناء القدرات من أجل التصدي للإرهابيين المرتبطين بتنظيم القاعدة، سواء من الجماعات أو الأفراد. ويدعو مجلس الأمن جميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى تأييد الاتفاق السياسي وتوقيعه والعمل بسرعة نحو تشكيل حكومة وفاق وطني.

”ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء في مناطق الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي على تنسيق ما تبذله من جهود لمنع التهديد الخطير للأمن الدولي والإقليمي الذي تشكله الجماعات الإرهابية التي تعبر الحدود الوطنية وتبحث عن ملاذ آمن في منطقة الساحل، وعلى تعزيز التعاون والتنسيق من أجل وضع استراتيجيات كلية وشاملة وفعالة للتصدي على نحو شامل ومتكامل لأنشطة الجماعات الإرهابية، ومنع توسُّع تلك الجماعات والحد من انتشار جميع أنواع الأسلحة والجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء في منطقة الساحل من أجل تعزيز أمن الحدود والتعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط المتعلقة بتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، وهي آلية التعاون الأمني الأكثر شمولا في المنطقة. ويحيط علما بقيام المجموعة الخماسية بلدان

الساحل بإنشاء إطار لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي وإجراء عمليات عسكرية مشتركة عبر الحدود، بما في ذلك بدعم من القوات الفرنسية.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن على الدول الأعضاء أن تضمن امتثال أية تدابير تتخذها بغية مكافحة الإرهاب لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الإنساني الدولي. ويذكّر مجلس الأمن بأن المسؤولين عن الاعتداءات على حقوق الإنسان وانتهاكاتها، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي لا بدّ أن يُحاسَبوا وأن يمثلوا أمام العدالة.

"ويدعو مجلس الأمن إلى تمويل البرامج الإنسانية في منطقة الساحل التي لا تزال تعاني من نقص التمويل، مما يعيق تلبية الاحتياجات الإنسانية في الوقت المناسب. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء حجم الأزمة الإنسانية المتعاظمة بسبب أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية التي أدت إلى نزوح أكثر من ٢,٥ مليون شخص، من بينهم عدد من الأطفال يُقدر بـ ١,٤ مليون طفل، و ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ في الكاميرون وتشاد والنيجر. ويشيد بالدعم الذي تقدمه هذه الحكومات إلى اللاجئين، بما في ذلك الدعم المقدم بمساعدة الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني وكيانات الأمم المتحدة المعنية، ويدعو المجتمع الدولي إلى توفير الدعم.

"ويثني مجلس الأمن على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد وكذلك بنن لمساهمتها الشجاعة والفعالة في إحلال السلام والاستقرار في منطقة الساحل، ويشيد خصوصا بانخراط جنودها في العمليات في مالي وفي محاربة جماعة بوكو حرام. ويشير مجلس الأمن إلى أن إنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات أدى إلى تحقيق تقدم مطرد في محاربة جماعة بوكو حرام. ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعوته الموجهة إلى المجتمع الدولي والجهات المانحة لدعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ويكرر مجلس الأمن النداء الذي وجهه إلى الدول الأعضاء للمساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني للاتحاد الأفريقي، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل الترويج بقوة لدى المجتمع الدولي والجهات المانحة لدعم هذه الجهود. ويدعو الاتحاد الأفريقي إلى إنشاء صندوقه الاستئماني دون مزيد من التأخير.

"ويشير مجلس الأمن إلى أهمية تنسيق التنفيذ الفعال للمبادرات والاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل، ويشيد في هذا الصدد بمالي التي ترأست

محفل التنسيق الوزاري على مدى السنتين الماضيتين. ويشجع تشاد، باعتبارها الرئيس الجديد للمحفل، على تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق بين الشركاء، بما في ذلك من خلال التبادل المنتظم للمعلومات وتعزيز التعاون على صعيد العمليات بين الشركاء.

”ويهيب مجلس الأمن بالمجتمع الدولي والجهات المانحة الوفاء بجميع تعهداتها بالتبرع من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، ودعم الإصلاحات الإدارية، من خلال المشاريع التي تدعم جهود السلام والأمن في منطقة الساحل ويدعو جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى التركيز على تحديد هذه المشاريع وتمويلها، على سبيل الأولوية، بالتشاور مع مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل والدول الأعضاء في منطقة الساحل بما في ذلك الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

”ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء في منطقة الساحل، بدعم من المجتمع الدولي، إلى المباشرة ببرامج تهدف إلى تهيئة الفرص التي من شأنها إشراك الشباب في أنشطة منتجة من أجل عكس اتجاه موجة التطرف والتجنيد في صفوف الجماعات الإرهابية. ويدعو أيضا مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل إلى القيام، على سبيل الأولوية، بدعم الجهود التي تركز على تهيئة الفرص للشباب والنساء. ويعرب مجلس الأمن عن مساندته القوية لدول المنطقة المتضررة من تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، ويشدد على الحاجة إلى زيادة تنسيق الجهود من أجل تعزيز فعالية الاستجابة المتعددة الأبعاد لهذه التحديات المشتركة، ويشدد على أن معالجة عمليات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر تستلزم الأخذ بنهج منسق متعدد الأبعاد إزاء دول المنشأ والعبور والمقصد.

”ويحيط مجلس الأمن علما بتنظيم منتدى المرأة في منطقة الساحل في نجامينا، تشاد، في ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥ من أجل تعزيز دور المرأة في منطقة الساحل ويشجع الدول الأعضاء في المنطقة على تعزيز المشاركة النشطة للمرأة في صنع القرار. كذلك يحيط مجلس الأمن علما بتنظيم اجتماع وزاري بين بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والشركاء ومؤتمر قمة عادي لبلدان المجموعة الخماسية في نجامينا، تشاد، يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ على التوالي.

”ومجلس الأمن، إذ يسلم بالصلة القوية بين السلام والأمن والحكم الرشيد والتنمية، يشجع المنظمات المالية الإقليمية والدولية على تقديم مساعدة مالية كبيرة

إلى بلدان المنطقة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ويرحب مجلس الأمن بخطط الأمم المتحدة لإنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء من أجل منطقة الساحل لتجميع المساهمات المقدمة من البلدان المانحة والقطاع الخاص بهدف دعم جهود المنطقة. ويلاحظ مجلس الأمن ما تبذله المبعوثة الخاصة للأمين العام من جهود فعالة في مجال تعبئة الموارد لمواصلة التعاون مع البلدان والمنظمات المانحة المحتملة من أجل الإسراع بتنفيذ مجموعة مختارة من المشاريع الإقليمية بالتشاور مع الدول الأعضاء في منطقة الساحل بما في ذلك الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

”ويحيط مجلس الأمن علما باعتماد إعلان المجموعة الخماسية لبلدان منطقة الساحل بشأن مكافحة النزعات الأصولية والتطرف العنيف في منطقة الساحل. ويطلب مجلس الأمن إلى فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة والكيانات الأعضاء فيها، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، دعم بلدان الساحل في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار التطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب. ويدعو فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب إلى البحث في إمكانية توسيع نطاق مبادرتها للمساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب بحيث تشمل جميع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويشير مجلس الأمن إلى أن لجنة القرار ١٥٤٠، باعتبارها الهيئة الفرعية التابعة له، لا تزال ملتزمة بدعم الدول، بما في ذلك دول منطقة الساحل التي تحتاج إلى المساعدة في جهودها الرامية إلى الامتثال للالتزامات الواردة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمم المتحدة التعجيل باتخاذ إجراءات لتوفير الدعم أيضا للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تنفيذ المشروع الرئيسي الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي تحت عنوان ”إسكات دوي المدافع“، بما يتسق مع بيانه الرئاسي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/PRST/2014/27).

”ويشجع مجلس الأمن على إجراء زيارة أخرى رفيعة المستوى إلى منطقة الساحل في أقرب وقت ممكن من جانب الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مصرف التنمية الأفريقي ومفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التنمية، وذلك من أجل تقييم تنفيذ الرؤية التي تم

وضعها خلال الزيارة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ومن أجل تعزيز تركيز والتزام المجتمع الدولي في المنطقة.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع الارتياح سلسلة المشاورات التي جرت بين الأمم المتحدة وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأمانتها الدائمة، والتي ساعدت على تعزيز التآزر بين استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأدت إلى وضع خريطة طريق لتعزيز التعاون بين الكيانين. ويدعو مجلس الأمن مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل إلى مواصلة التنسيق مع جهات التنسيق الوطنية المعيّنة من قِبل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويدعو الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى عقد ما لا يقل عن اجتماع واحد كل ثلاثة أشهر مع الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية في نيويورك، لتبادل المعلومات ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة. ويشجع مجلس الأمن المبعوثة الخاصة للأمين العام على مواصلة الاجتماع مع المسؤولين من الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمناقشة التطورات في المنطقة، وأنشطة مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام، والتقدم المحرز نحو تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة وكذلك أولويات الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى النظر في التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي الذي سيجريه الأمين العام لمكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ويطلب إدراج توصيات بشأن مقر هذا المكتب بالتشاور مع الدول الأعضاء في منطقة الساحل بما في ذلك الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، مع مراعاة الحاجة إلى القيام على نحو أوفى وأكثر مباشرة بترسيخ تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة في المنطقة بما في ذلك في البلدان الخمسة ذات الأولوية وهي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، وتعظيم أوجه التآزر مع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبلغه بما يُحرز من تقدم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال تقديم إحاطات شفوية حسب الاقتضاء، وكذلك من خلال تقرير وإحاطة يقدمان في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. كما يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره معلومات مفصلة عن المساهمات المالية المقدمة من أجل تعزيز النمو

الاقتصادي والقضاء على الفقر، من خلال المشاريع التي من شأنها أن تدعم جهود السلام والأمن في منطقة الساحل والمشار إليها في الفقرة ٢٦ من تقريره المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ (A/69/162-S/2014/542) وأن يدرج كذلك توصيات من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منطقة الساحل على منع دوافع التطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب. ويشجع مجلس الأمن المبعوثة الخاصة للأمين العام على مواصلة جهودها ومساعيها الحميدة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي ودعم تقديم مساعدة دولية منسقة إلى بلدان منطقة الساحل بالتنسيق الوثيق مع الممثلين الخاصين للأمين العام لغرب ووسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بتلقي معلومات مستكملة عن الحالة العامة في منطقة الساحل في تقارير الأمين العام المنتظمة عن الحالة في غرب ووسط أفريقيا.“
